الهيكلة في إعادة توزيع الأدوار وتحديد مسئوليات للجميع ويستطيع الموظف من خلالها تحقيق ذاته والقيام بدوره كما ينبغي.. أضاف أن هيئة المعارض والمؤتمرات تواجه تحديات عديدة خلال المرحلة

أصحاب المعارض العامة والمتخصصة مؤكداً أن المساحة الحالية لا تتجاوز ٢٥ ألف متر وهي مساحة غير كافية حيث توجد قائمة انتظار للشركات العارضة بسبب نقص المساحة المطلوبة للمعارض.

محمد سامي

قبل إقرارها من مجلس النواب

531 مليار جنيه استثمارات.. كيف؟

أعلنت الحكومة ان الاستثمارات المستهدفة لخطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ نحو ٥٣١ مليار جنيه بزيادة ٣٠٪ على العام المالى الحالى، منها ٢٩٢ مليار جنيه مساهمة من القطاع الخاص ونحو ١٠ مليارات دولار مستهدفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

«الجمهورية» طرحت على أصحاب المصانع والمستثمرين تساؤلات حول قدرة الحكومة فى تحقيق هذه الاستثمارات فى ظل مناخ الاستثمار الحالى، وما هو المطلوب سواء فى مجال التشريعات أو الإجراءات حتى تنجح الحكومة فى تحقيق وتنفيذ خطتها.

تحديات

محمد فريد خميس الخبير الاقتصادى ورئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين يرى ان تهيئة المناخ العام يتطلب تحديين.. الأول مواجهة تزايد العجز فى الموازنة العامة فى المدى القصير وذلك من خلال برنامج قومى يعتمد على تمويل عجز الموازنة ذاتياً ووقف تدهور سعر الجنيه.. والتحدى الثانى هو التعامل مع عجز ميزان المدفوعات بوقف التدهور فى حصيلة الصادرات ووقف تزايد المدفوع للواردات.

قال خميس ان تحقيق الاستثمارات المستهدفة لخطة التنمية الاقتصادية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ يتطلب مجموعة من الآليات إزالة التعقيدات الروتينية وفرض نظام الشباك الواحد كما ينبغى وتحفيز الصادرات الصناعية باستمرار برنامج مساندة الصادرات وتطوير خطط المعارض والاعتماد على الشركات المتخصصة فى التسويق الدولى قال انه لابد من حظر استيراد اية سلع لها مثيل محلى من الإنتاج الوطنى وحظر استيراد السلع الاستفزازية واستيفاء جميع الاحتياجات الحكومية من الإنتاج المحلى.

قال خميس انه مطلوب أيضاً تفعيل مجموعة من البرامج الأساسية مثل زيادة الطاقة الإنتاجية وتعميق التصنيع المحلى وسرعة توظيف التكنولوجيا والعمل على رفع جودة المنتجات الوطنية وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة مع توفير جميع

محمد فريد خميس

م. محمد فرج عامر

د.محمد سعد

خدمات الاستثمار بأسعار تنافسية تقلل من أسعار التكلفة النهائية هذا بجانب الاهتمام بالعنصر البشرى وتوفير كافة البرامج التى ترفع مهاراته وخبراته الخاصة بالعمل والإنتاج.

قدم المساواة

المهندس محمد فرج عامر رئيس لجنة الشباب والرياضة ورئيس جمعية مستثمرى برج العرب يرى لجذب الاستثمارات لابد من توفير مجموعة من الآليات التى تمكن المنتج الوطنى أو الصناعة الوطنية من المنافسة العادلة ووضعها على قدم المساواة مع السلع المستوردة وهذا يحتاج إلى تشريعات وقرارات عاجلة لتخفيف الأعباء عن كاهل الصناعة والاستثمار فى مصر مثل التشريعات الضريبية والأخرى التجارية والصناعية وغيرها من التشريعات التى تمس مناخ الاستثمار العام.. مؤكداً ان رأس المال لا ينتقل إلا للأماكن المحفزة التى تحقق أرباح وفقاً للمقاييس العالمية وهذا ما يجب اتباعه لتحقيق مستهدف خطة التنمية الاقتصادية الجديدة.. قال عامر انه لابد من تحقيق معدلات أكبر فى برامج الإصلاح الاقتصادى والذى يشمل الإصلاح الضريبى والإصلاح الإدارى والجمركى وهكذا.

أضاف عامر انه لابد من القضاء على البيروقراطية والأعمال التى تعرقل

د.محمد المنوفى

د.سمير عارف

اجراءات الاستثمار لوضع أعباء اضافية جديدة على كاهل الاستثمار حيث تمثل هذه الممارسات ممارسات طاردة لرءوس الأموال المحلية والأجنبية.

المشروعات الصغيرة

الدكتور محمد المنوفى الرئيس الشرفى لجمعية مستثمرى السادس من أكتوبر ورئيس مجموعة اليكتروستار للصناعات الهندسية يرى ان تحقيق مستهدف خطة التنمية الاقتصادية يكمن فى المشروعات الصغيرة حيث يعتبر هذا القطاع هو الضامن الوحيد لجذب استثمارات هائلة.. قال انه على الدولة وضع أدوات جديدة تحفيزية لنمو هذا القطاع واستيعاب الفرصة الاستثمارية الجديدة وعلى رأس هذه الإجراءات التحفيزية هو توفير الأراضى الاستثمارية بالمساحات والأسعار المقبولة هذا بجانب توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات.

أضاف المنوفى انه لابد من تشجيع إقامة المصانع الجديدة والمشروعات الاستثمارية حتى يمكن توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحددة فى الخطة الجديدة والتى تقدر بزيادة قدرها ٣٠٪ على العام الماضى حيث تبلغ ٥٣١ مليار جنيه.

طالب بتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مناسبة خاصة الغاز والكهرباء الطرق والكبارى والمياه وغيرها من الخدمات.

حوافز ومزايا

الدكتور سمير عارف رئيس جمعية مستثمرى مدينة العاشر من رمضان ورئيس مجموعة الأهرام لنظم الأمان يرى ان الأمر يحتاج إلى مجموعة حوافز ومزايا للاستثمار فى مصر والعمل على طمأنة المستثمر بالدخول ولخروج الأمن والقدرة على تحويل أرباح فى أى وقت وإلى أى مكان مؤكداً المعوقات الإدارية مازالت آفة تواجه المستثمر وتضع عليه أعباء مالية كبيرة لا تعطيه القدرة على المنافسة.

حذر عارف عشوائية الأسواق التى ترتب عليها عشوائية فى الاستثمار حيث شهدت الآونة الأخيرة زيادة فى حجم السوق الموازى (الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى) وأصبح هناك مشروعات كثيرة تسربت من الاقتصاد الرسمى الأمر الذى يخلق أسواق موازية ويصبح للسلعة الواحد أكثر من سعر الأمر الذى يهدد الاقتصاد.

الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للغاز يرى انه لابد من ايجاد آليات جديدة تحترم التعاقدات الحكومية مع المستثمرين لخلق مناخ آمن مستقر يضمن عدم تراجع على أى تعاقدات تمت بموجب القوانين الحالية والمسئولين الحاليين وذلك يأتى عن طريق اصدار قانون بأن ما تم التعاقد عليه لا يمكن الرجوع تحت أى ظرف من الظروف.. قال انه أيضاً لابد من ضمان خروج الأموال بذات العملة التى تم تحويلها لمصر للاستثمار عن طريق تعهد البنك المركزى لأى مستثمر خارجى بأنه من حقه تحويل أرباحه أو ناتج تصفية أعماله داخل مصر إلى الخارج وكما يريد بذات العملة وأنه ليس هناك أى قيود على استرداد ناتج أعماله أو رأس ماله للخارج.

اضاف سعد انه لتحقيق مستهدف الخطة الاقتصادية أيضاً لابد من تحديد جهة واحدة للتعامل مع المستثمر وتكون هى المختصة والمنوط بها اصدار التراخيص والموافقات لكافة الجهات المتعلقة بالاستثمار، مثال هيئة قناة السويس وما صدر لها من تشريع انها الجهة المختصة فى اصدار التراخيص.